العرب
الثلاثاء 2020/02/04
السنة 42 العدد 11607

الإمارات تفتح أبواب الاكتفاء الذاتي من الغاز

كشف غازيّ ينقل الإمارات للمركز السادس عالميا في احتياطات الغاز المؤكدة

دخلت الإمارات طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بعد تأكيد اكتشاف كبير. ويقول محللون إن الاكتشاف قد يمكن الإمارات من بلوغ مرحلة التصدير بعد تطوير الاحتياطات الجديدة التي نقلتها إلى المركز السادس عالميا في حجم احتياطات الغاز المؤكدة.

نقطة تحول في صناعة الطاقة الإماراتية

أبوظبي - شهدت صناعة الطاقة في الإمارات أمس نقلة نوعية كبيرة بالإعلان عن اكتشاف حقل غاز جديد تقدر احتياطياته بنحو 80 تريليون قدم مكعب وتوقيع اتفاقية لتطوير الحقل، الذي يقع بين إمارتي أبوظبي ودبي.

وحضر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الإمارات وحاكم دبي والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، توقيع الاتفاقية بين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) وهيئة دبي للتجهيزات.

وتنص الاتفاقية على مواصلة أنشطة الاستكشاف والتطوير في إطار مشروع مشترك، أطلق عليه اسم جبل علي، ويشمل منطقة تبلغ مساحتها 5 آلاف كيلومتر مربع وتقع بين منطقة سيح السديرة في أبوظبي وجبل علي في دبي.

الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم

أمن الطاقة عنصر أساسي في تحقيق تطلعاتنا الاقتصادية

سلطان بن أحمد الجابر

نسعى لاستثمار كافة الموارد لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام

وتوقع الخبراء أن يسهم الحقل الذي حفرت أدنوك فيه أكثر من عشرة آبار استكشافية، في تحقيق الإمارات للاكتفاء الذاتي من الغاز وقد ينقلها إلى التصدير في مرحلة لاحقة.

وستقوم أدنوك بالاستثمار وتسخير التكنولوجيا والخبرة لتطوير وإنتاج موارد الغاز المكتشفة، إضافة إلى القيام بعمليات مسح واستكشاف جديدة في المنطقة لتقييم المزيد من موارد الغاز وإجراء الدراسة النهائية لتكلفة إنتاجها.

وتنص الاتفاقية على تسلم أدنوك الغاز الذي سيتم إنتاجه إلى هيئة دبي للتجهيزات من أجل تعزيز أمن الطاقة ودعم خطط دبي الطموحة للنمو وتعزيز مكانتها كمركز اقتصادي عالمي.

واستنادا إلى بيانات وزارة الطاقة الأميركية فإن الاكتشاف الجديد سينقل الإمارات من المركز السابع إلى السادس عالميا في احتياطات الغاز المؤكدة بعد ارتفاع احتياطاتها إلى نحو 273 تريليون قدم مكعب.

ووقع اتفاقية التعاون في تطوير الحقل الجديد الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم مدير عام هيئة دبي للتجهيزات وسلطان بن أحمد الجابر وزير الدولة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات أدنوك.

وأصبحت الإمارات مستوردا للغاز في عام 2008 بسبب تنامي الطلب لتوفير الإمدادات للقطاع الصناعي وتوليد الكهرباء. وهي تستورد الغاز من قطر عبر خط الأنابيب دولفين، والذي يمكن أن يتوقف بعد تطوير الاكتشاف الجديد.

ووصف الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم الاتفاقية بأنها خطوة مهمة على صعيد تعزيز التعاون وتضافر الجهود لزيادة القيمة من موارد الإمارات في إطار رؤية القيادة للاستعداد لمرحلة الخمسين.

وأضاف أن هذه الشراكة ستمكننا من الجمع بين قدرات وإمكانيات هيئة دبي للتجهيزات وأدنوك والاستفادة منها بما يضمن الحصول على أقصى قيمة ممكنة من الأصول الهيدروكربونية في الإمارات.

وأكد أن هذا التعاون سيسهم في ضمان أمن الطاقة على المدى الطويل، الأمر الذي يعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق تطلعاتنا الاقتصادية في مرحلة جديدة من النمو، تمكننا من ترسيخ مكانتنا الرائدة والمساهمة في رسم ملامح المستقبل في المنطقة والعالم.

وقال سلطان بن أحمد الجابر إن تحقيق الاكتشاف من خلال جهود أدنوك جاء بعد إجراء عمليات مسح واستكشاف شاملة باستخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا لتغطية المناطق غير المستكشفة في البر والبحر.

وأضاف أن ذلك يهدف إلى ضمان استثمار كافة الموارد الهيدروكربونية المتاحة وتحقيق قيمة إضافية لخدمة مصلحة الإمارات وجهودها لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وأكد أن الاتفاقية تؤكد التزام أدنوك وهيئة دبي للتجهيزات المشترك والراسخ بتطوير موارد الطاقة لضمان إمدادات اقتصادية ومستدامة من الغاز لتحقيق الاكتفاء الذاتي لدولة الإمارات.

وقال إن أدنوك تتطلع إلى تسريع أعمال استكشاف وتقييم وتطوير موارد الغاز في المنطقة المستهدفة والاستفادة من الإمكانات الواعدة المتوفرة لخلق قيمة اقتصادية مستدامة على المدى البعيد.

ويعد المكمن المكتشف فريدا من نوعه فهو يحتوي على غاز عضوي عالي الجودة وعلى عمق قليل نسبيا تحت سطح الأرض. وستقوم أدنوك بتسخير تكنولوجيا جديدة في حفر الآبار واعتماد أساليب الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي تحت الأرض لضمان تحقيق أفضل إنتاجية مع خفض عدد المنصات الأرضية قدر الإمكان.

كما استخدمت أدنوك تقنيات الحفر التقليدي وغير التقليدي لتقييم موارد الغاز في المنطقة بين أبوظبي ودبي، وقامت بحفر أكثر من 10 آبار استكشافية لتقييم تلك الاحتياطات.

في هذه الأثناء تواصل أدنوك استراتيجية استثمار موارد الغاز من خلال تطوير الأغطية الغازية واحتياطيات الغاز الحامض، والموارد غير التقليدية، إضافة إلى مخزونات الغاز الطبيعي الجديدة والتي يستمر تقييمها وتطويرها مع تقدم أنشطة الاستكشاف.

> 80 تريليون قدم مكعب ترفع احتياطات الإمارات إلى نحو 273 تريليون قدم مكعب

وتأتي الاتفاقية بين أدنوك وهيئة دبي للتجهيزات بعد أقل من ثلاثة أشهر من إعلان المجلس الأعلى للبترول في أبوظبي عن اكتشاف وإضافة احتياطيات جديدة تقدر بنحو 7 مليارات برميل من النفط الخام ونحو 58 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز التقليدي.

وأسهمت تلك الاكتشافات في زيادة الاحتياطيات الإجمالية المؤكدة إلى أكثر من 105 مليارات برميل من النفط ونحو 273 تريليون قدم مكعب من الغاز التقليدي، إضافة إلى 160 تريليون قدم مكعب من موارد الغاز غير التقليدية.

وقال الجابر إن أدنوك تحرص من خلال الإمكانات المتكاملة والمتميزة في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج على تقديم قيمة إضافية فريدة في هذا المشروع من خلال تسخير أفضل الخبرات والإمكانات الفنية واستخدام حفاراتنا المتطورة وأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا لضمان نجاح هذا المشروع.

لبنان يتجرّع الدواء المرّ لتخفيف أزماته المالية الخانقة

حددت الحكومة اللبنانية تفاصيل العلاج المر الواجب تجرعه لتخفيف الأزمات الاقتصادية والمالية الخانقة، وحاولت تفادي إثارة الذعر بالتركيز على حماية أموال المودعين وخاصة الصغار في المصارف اللبنانية.

بيروت - كشفت وثيقة رسمية لبنانية أن الحكومة وضعت خطة إنقاذ طارئة لمعالجة الأزمة المالية العميقة، تتضمن "خطوات مؤلمة" وتدعو إلى خفض معدلات الفائدة وإعادة رسملة المصارف التي تعاني من ضغوط شديدة.

وتحتاج مسودة البيان، الذي وافقت عليه لجنة وزارية والمكون من 17 صفحة إلى الحصول على ثقة البرلمان، بعد إعداد صيغتها النهائية.

وتشكلت الحكومة اللبنانية الجديدة بدعم من حزب الله القوي وحلفائه في 21 يناير بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من الاحتجاجات الضخمة ضد النخبة الحاكمة التي ينظر إليها على أنها فاسدة وضالعة في إهدار المال العام.

وتواجه الحكومة الجديدة برئاسة حسان دياب ضغوطا مالية شديدة تتمثل في النقص الحاد في الدولار، الذي أدى إلى انهيار الثقة في البنوك وفرض قيود صارمة على حركة رؤوس الأموال، فضلا عن استمرار ضعف الليرة اللبنانية وارتفاع الأسعار.

وركز البيان على "حماية أموال المودعين لاسيما صغارهم في المصارف اللبنانية وتنظيم علاقة المصارف مع عملائهم والمحافظة على سلامة النقد. واستعادة استقرار النظام المصرفي من خلال مجموعة تدابير منها إعادة رسملة المصارف ومعالجة تزايد القروض المتعثرة".

وجاء في مسودة البيان أن خطة الإنقاذ الاقتصادية تتضمن "خطوات مصيرية وأدوات علاج ستكون مؤلمة" تجنبا "للانهيار الكامل الذي سيكون الخروج منه صعبا إن لم نقل شبه مستحيل". وأضاف "لا يمكن لأي خطة إنقاذية أن تنجح ما لم نقم بتخفيض الفائدة على القروض والودائع وذلك لإنعاش الاقتصاد وتخفيض كلفة الدين".

ويعاني لبنان من ارتفاع كبير في منسوب الدين العام حيث يتعين عليه أن يقرر بسرعة كيفية سداد 1.2 مليار دولار مستحقة في مارس المقبل.

وأشار البيان إلى أنه سيتم خفض خدمة الدين العام "من خلال التعاون بين وزارة المال ومصرف لبنان والمصارف لتحقيق خفض ملموس لمعدلات الفوائد على القروض والودائع في القطاع الخاص وعلى توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان بشكل ينعكس إيجابا على إدارة السيولة والاقتصاد ويخفف العبء على المالية العامة".

ويشكك خبراء في جدوى هذه الحلول القاسية في ظل انحدار البلد نحو عمق الأزمة وإعلانه لخطة مؤلمة ستكون لها تداعيات اجتماعية كبيرة بسبب الضغوط الاقتصادية وارتباك التوازنات المالية".

ونص مشروع البيان على "إجراء إصلاحات ضريبية تعتمد على تحسين الجباية وعلى مكافحة التهريب من المعابر الشرعية وغير الشرعية ومكافحة التهرب الضريبي باعتماد الضريبة التصاعدية الموحدة على مجمل المداخيل".

وبمقتضى البيان تتعهد الحكومة "بتخفيض النفقات العامة وإعادة هيكلة القطاع العام بترشيد الإنفاق" وتوسيع التسهيلات المقدمة من مصرف لبنان وحثه على ضخ السيولة بالدولار لدعم استيراد المواد الأولية والمعدات الصناعية وقطع الغيار".

كما ستشمل الخطة مشاريع قوانين وإجراءات مقسمة على مراحل ثلاث من مئة يوم إلى ثلاث سنوات من تاريخ نيل الثقة في البرلمان.

وتدعو أيضا إلى التواصل مع كل المؤسسات والجهات المانحة أو الداعمة من أجل تأمين الحاجات الملحة والقروض الميسرة وتغطية الحاجات التمويلية للخزينة. ولم يحدد مشروع البيان المؤسسات ولا المبلغ المطلوب.

ويؤكد البيان على "الحرص على تكثيف التواصل مع الدول العربية الشقيقة والصديقة وكذلك أعضاء مجموعة الدعم الدولي والمنظمات والهيئات الدولية الإقليمية المعنية بغية العمل على توفير أوجه الدعم كافة للبنان باعتبار أن استقرار لبنان ضرورة إقليمية ودولية".

وتعهد المانحون الدوليون بحوالي 11 مليار دولار في مؤتمر باريس عام 2018 لكنهم حجبوا الأموال حتى يلتزم لبنان بالإصلاحات التي تهدف إلى تقليص الإنفاق.

وقال البيان إن الحكومة ستركز على معالجة الفساد وهو مطلب رئيسي للمتظاهرين ومتابعة التحقيقات واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص الأموال التي حولت إلى خارج البلاد بعد 17 أكتوبر الماضي خلافا للقانون ورفع السرية المصرفية والحصانة عن كل من يتولى الوظيفة العامة.

ونص البيان على "خطة طوارئ إنقاذيّة، وترسانة إصلاحات محورها ورشة إصلاح قضائي وتشريعي ومكافحة الفساد وتصحيحات ومعالجات في المالية العامة وتواكبها إجراءات اقتصادية تحفز الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج.

كما يمكن الاستعانة بالخطة الاقتصادية التي أعدها المكتب الاستشاري "ماك كنزي". ووفقا لمسودة البيان فإن "من صلب خطة الإنقاذ الشاملة وضع خطة مالية عامة متوسطة الأجل لضبط الاختلالات المالية ووضع العجز للناتج المحلي في منحى تراجعي".

> خطة إنقاذ طارئة تشمل خفض معدلات الفائدة وإعادة رسملة المصارف وترشيد الإنفاق الحكومي لتقليص العجز المزمن

ووصف البيان الحكومة الجديدة بأنها "حكومة مستقلة عن التجاذب السياسي تعمل كفريق عمل من أ ل الاختصاص. فلا وساطة ولا محاصصة ولا مراعاة لأي كان على حساب القانون والمصلحة العامة وهي ملتزمة بإنجاز خطة طوارئ خلال الأسابيع الأولى.

وشملت مقترحات البيان الوزاري أيضا الإسراع في إجراء دورة التراخيص الثانية في قطاعي النفط والغاز وتعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء كجزء من إصلاح قطاع الكهرباء والعمل على إعداد مشروع قانون للانتخابات النيابية يعكس تلاقي اللبنانيات واللبنانيين في الساحات وينسجم مع تطلعاتهم.

تشكيك في جدوى الخطة